المشهد العسكري والأمني الإسرائيلي
بين تحديات البيئة الإقليمية و "الميليشيوية" الداخلية

أنطوان شلحت

مدخل

يعالج المشهد العسكري والأمني الإسرائيلي لهذا العام جوانب عديدة مع التركيز على جانبين مهمين نعتقد أنهما سوف يساهمان في تشكيل هذا المشهد في السنوات المقبلة.

الجانب الأول يتعلق بالتحولات الداخلية في الجيش الإسرائيلي والتي تعمل على الدفع قدماً بما يطلق عليه هذا الفصل البعد الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي، أما الجانب الثاني فيتعلق بتغير التحديات العسكرية والأمنية في البيئة الإقليمية لإسرائيل علاوة على تحولات في التقديرات الإسرائيلية لجوهر التهديدات التي ستواجهها في السنوات المقبلة.

بالنسبة للجانب الأول ينطلق المشهد الحالي من تحولات تتعلق بعلاقة الجيش الإسرائيلي مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومركباته المختلفة والتي تفجر الجوهر المكبوت في الجيش المتعلق بالمركب الميليشيوي له والذي كُبت عام ١٩٤٨، نحو تأسيس جيش عصري يحدث قطيعة مع الميليشيات العسكرية اليهودية في فترة الييشوف، الا إن هذا المكبوت في الجيش الإسرائيلي ظل ينتظر لحظة تفجره. وقد شكل العام الماضي عاما مهما في سيرورة تعزيز الجوهر الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي، ظاهرا في الأحداث التالية، وهي بلا شك مرتبطة مع سيرورات أكبر وضاربة في التاريخ حدثت قبل ذلك:

- **أولا:** محاكمة الجندي إليئور أزاريا الذي قتل الفلسطيني الجريح عبد الفتاح الشريف، حيث عززت هذا القضية والمحكمة البعد الميليشيوي في الجيش، فالعامة باتت تلعب

دورا كبيـرا فـي التأثير على توجهات الجيش، وتصاعـدت المطالبة بأن يلائم الجيش نفسه للمنظومة القيمية التي تسود في المجتمع الإسرائيلي، وهي منظومة ذات طابع عنصري عدائي للوجود الفلسطيني.

- **ثانيـا**: تأثيـر حاخامـي الصهيونية الدينية علـى الجيش ومطالبتهم إياه بأن ينسـجم مع التوجهات والتشـريعات الدينية، خاصة وأن أبناء الصهيونية الدينية بات لهم وجود كبير ومؤثر في مفاصل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وظهر ذلك مؤخرا في معارضة حاخامي الصهيونية الدينية المؤثرين مشروع الجيش دمج النساء بشكل أكبر في الوحدات القتالية، ومطالبتهم الجنود عبر فتوى دينية برفض الخدمة العسكرية في هذه الوحدات.
- **ثالثا**: تحول فكرة جيش الشـعب إلى جيش يتعلق مصدر شـرعيته بالرضوخ لمطالب الشـعب فـي بلورة منظومته القتالية، حيث باتـت كل مجموعة تحاول التأثير على قيم الجيش وتوجهاته القتالية بما يخدم توجهاتها الأيديولوجية، وتشـكل هذه العلاقة بين الشـعب والجيش المبني على فكرة جيش الشعب توجها قد يؤدي بالأخير إلى ملاءمة منظومته القتالية وأوامر إطلاق النار بحسـب المزاج الشـعبي. بمعنى أن فكرة جيش الشـعب باتت تتحول من نقطة قوة الجيش الإسـرائيلي إلى نقطة ضعفه خاصة وأن النخب الأشـكنازية التقليدية القديمة التي قادته انسـحبت من مواقعها في المؤسسة العسكرية وفتحت المجال أمام قواعد اجتماعية جديدة قريبة أكثر من اليمين ترى في الجيش مؤسسة عليها أن تنسجم مع توجهاتها الفكرية والأيديولوجية.

أسفرت فكرة جيش الشعب عن جيش يتعلق مصدر شرعيته بالرضوخ لمطالب الشعب في بلورة منظومته القتالية.

أما الجانب الثاني الذي بات يؤثر على المؤسسـة العسـكرية الإسـرائيلية فهو العامل الخارجي والذي يتحدد بتغير خارطة التهديدات الأمنية والعسـكرية لإسـرائيل، وتصور إسرائيل المختلف لهذه التهديدات. ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **أولا**: لا تـزال المؤسسـة العسـكرية تعتبر الخطر علـى الجبهة الشـمالية المتمثل في حـزب اللـه الخطر الأكبر والأهم على الأمن القومي الإسـرائيلي. وتشـير التقديرات الإسـرائيلية إلى أن حزب الله طور في السـنوات الأخيرة من منظومته الصاروخية التي تقدر بعشرات الآلاف من الصواريخ، علاوة على تحسين منظومته القتالية التي اكتسـبها في الحرب الأهلية في سـورية، وبرغم التصورات الإسرائيلية لهذا التهديد في معادلة الحروب غير المتسـاوية (جيش منظم مقابل ميليشـيا عسـكرية متطورة) فإن التصورات الإسـرائيلية تجمع على أن انشـغال حزب الله في الحرب الدائرة في سـورية يؤجل أي صراع بين الطرفين، لكن في الوقت ذاته تشـير التقديرات إلى أنه في أي حرب مقبلة بين إسرائيل وحزب الله سوف يكون الجيش اللبناني طرفا فيها، وستكون حربا مدمرة للبنان على صعيد البنية التحتية.

- **ثانيا**: على الجبهة الجنوبية تواجه المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية تحديين: الأول يتمثل بحركة حماس، والثاني يتمثل في «ولاية سيناء» في سيناء، وهو تنظيم تابع لداعش. وتواجه إسرائيل الخطر الثاني ضمن تنسيق مع مصر. أما بالنسبة لحماس فهناك إجماع تقريبا بين الخبراء الإسرائيليين وحتى السياسيين الإسرائيليين على أن الحرب المقبلة مع حماس يجب أن تكون الأخيرة، حيث أن على إسرائيل أن تحسم هذه المعركة حتى لو اضطرت إلى احتلال قطاع غزة، غير أن هذه المسألة تبقى محل تقديرات سياسية أيضا، فإسرائيل ترى في الوضع الحالي على المستوى السياسي مريحا لها تستطيع من خلاله إدارة سياستها تجاه الفلسطينيين في حالة الانقسام. وظهر تهديد الأنفاق كتهديد مركزي سيطر على السجال الإسرائيلي في العام الماضي ووصل ذروته في تقرير مراقب الدولة الذي حمل المؤسستين السياسية الحاكمة والعسكرية مسؤولية الإخفاق في تحديد حجم خطر الأنفاق ومعالجته.

هناك إجماع تقريبا بين الخبراء الإسرائيليين وحتى السياسيين على أن الحرب المقبلة مع حماس يجب أن تكون الأخيرة.

- **ثالثا**: التحدي على مستوى اقتراب الحرب السورية من الحدود، فإسرائيل باتت أكثر قلقا من اقتراب الحرب إلى حدودها، ومن بناء مواقع متقدمة لإيران وحزب الله على الحدود في هضبة الجولان، وجاءت زيارة نتنياهو لروسيا في شهر آذار ٢٠١٧، تأكيدا على هذه المخاوف.

بات سلاح الغواصات يشكل بالنسبة لإسرائيل الذراع الاستراتيجية الطويلة بعد سلاح الجو على المدى القصير، والذراع الأهم إستراتيجيا على المدى البعيد.

- **رابعا**: تحاول إسرائيل تطوير منظومة الردع تجاه البيئة الإقليمية عموما وتجاه ايران خصوصا، وعلى الرغم من أن التهديد العسكري التقليدي لإسرائيل قد تراجع في السنوات الأخيرة بعد اندلاع الثورات العربية، إلا إن إسرائيل لا تزال تعزز من قدراتها التقليدية ذات الطابع الردعي، وتمثل ذلك في شراء طائرات الشبح الأميركية ووصول أول طائرتين الى سلاح الجو الإسرائيلي، وبناء منظومة الغواصات ذات القدرة على حمل رؤوس نووية وتجديد أسطول الغواصات الإسرائيلية، حيث تطمح إسرائيل إلى الاستحواذ على ست غواصات متقدمة، وبات سلاح الغواصات يشكل بالنسبة لإسرائيل الذراع الاستراتيجية الطويلة بعد سلاح الجو على المدى القصير والذراع الأهم إستراتيجيا على المدى البعيد.

ظل المشهد الأمني- العسكري الإسرائيلي عام ٢٠١٦ متركزا في تداعيات ما أسمته إسرائيل «الهزة الإقليمية» والتي طاولت دولا مركزية في الشرق الأوسط.

تداعيات «الهزة» في سورية

ظل المشهد الأمني– العسكري الإسرائيلي عام ٢٠١٦ متركزا في تداعيات ما أسمته إسرائيل «الهزة الإقليمية» والتي طاولت دولا مركزية في الشرق الأوسط في مقدمها سورية كما سبق أن طاولت مصر. وبقيت عين إسرائيل تراقب جبهتين– الجنوبية مع قطاع غزة والشمالية مع لبنان– لا يمكن لأحد أن يتوقع احتمالات اشتعالهما، كما برهنت جولات قتال سابقة فيهما.

وفيما يتعلق بالحرب الأهلية الدائرة في سـورية انحصر الاهتمام الأمني- العسـكري الإسـرائيلي في محورين: الأول- اسـتخدام القوة العسـكرية الروسـية في سـورية بما يشكله ذلك من دعم لإيران وحزب الله وبما قد يحدّ من حرية العمل الإسرائيلية؛ الثاني- ملاحقة أي شحنات أسلحة إلى حزب الله في لبنان تصفها إسرائيل بأنها كاسرة للتوازن بين الجانبين.

وفيما بدأت تلوح إشـارات إلى احتمال التوصل إلى تسـوية بشأن سورية سارعت إسرائيل إلى إشهار «خطوطها الحُمـر» في هذا الصدد، وفي طليعتها ضمان عدم بقاء وجود عسكري إيراني في سورية بعد التسوية. وكان هذا هو هدف آخر لقاء عقده رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالتزامن مع الانتهاء من كتابة هذا الفصل، وكان جزءا من عدة لقاءات جمعت الزعيمين خلال الفترة الأخيرة.

ويعتقد رئيس شـعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي («أمان»)، اللواء هيرتسـي هليفـي، فـي سـياق أحدث تقييـم أمني قدمه إلـى لجنة الخارجيـة والأمن في الكنيسـت فـي أوائـل آذار ٢٠١٧، أن حـزب الله وحركة «حماس» غيـر معنيين بمواجهة عسكرية مع إسرائيل في المرحلة الحالية.

وبحسـب هليفي، فإن حزب الله بات محبطاً جداً بسـبب عدد القتلى الكبير الذي سقط مـن بـين مقاتليه في الحرب الأهلية الدائرة في سـورية وأصبح مـن الصعب عليه تجنيد مقاتلين جدد إلى صفوفه بالإضافة إلى أن جزءاً من عناصره أصبحوا في سن ٦٠ عاماً. وقال أيضا إنه في حال دخول حزب الله في مواجهة عسكرية مع إسرائيل فسيحدث هذا بعد انتهاء القتال في سـورية. وحذّر من احتمال أن يشـارك جيش لبنان إلى جانب حزب الله في أي حرب مستقبلية يخوضها هذا الأخير ضد إسرائيل.

كما حذّر هليفي من أن الوضع في المناطق الفلسـطينية المحتلة قابل للانفجار بسـبب انعدام أي أفق سياسـي، وأشـار إلى أن قطاع غزة يعيش أوضاعاً إنسـانية واقتصادية صعبـة. وأكـد ضرورة الدفـع قدماً بالتطويـر الاقتصادي في المناطق الفلسـطينية حتى التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

[1] وتطـرّق رئيس شـعبة «أمـان» إلى تقرير مراقب الدولة الإسـرائيلية حـول عملية «الجرف الصامد» العسكرية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنها في قطاع غزة في صيف ٢٠١٤، فقال إنه من دون التقليل من تهديد الأنفاق، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً على دولة إسرائيل.

وغـداة تقييمـات هليفي هذه قالت مصادر أمنية إسـرائيلية رفيعة لصحيفة «معاريف» إنه في حال نشوب حرب أخرى مع إسرائيل في منطقة الحدود الشمالية سيقاتل الجيش اللبناني إلى جانب حزب الله.

ووفقا لتقدير هذه المصادر، فإن الجيش اللبناني تعاظم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وحصل على وسائل قتالية عديدة في الجو والبر والبحر من عدة مصادر في مقدمها الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية. وأكدت أنه في الوقت الذي كان الدافع لهذا التعاظم هو محاربة الإرهاب الجهادي السلفي في لبنان، فإن النتيجة الناجمة عنه تمثلت بتحسن قوة هذا الجيش وازدياد قدرته على خوض قتال ضد جيش نظامي على غرار الجيش الإسرائيلي نظراً إلى أنه أصبح يمتلك وسائل تتيح له إمكان إلحاق أضرار بهذا الجيش الأخير مثل صواريخ دقيقة مضادة للدبابات. وأشارت المصادر نفسها إلى أن هذا الجيش يخضع لإمرة الرئيس اللبناني ميشال عون الذي بات يتعاون مع حزب الله وأعرب عن تأييده له، كما شدّد على أن وجود سلاح بحيازة حزب الله لا يعتبر مشكلة بالنسبة إلى لبنان لكون هذا السلاح عاملاً مهماً في الدفاع عن هذا البلد وسيادته.[٢]

في غضون ذلك استمر السجال داخل إسرائيل فيما إذا كان حزب الله حفر أنفاقاً تحت الحدود في الشمال على غرار الأنفاق التي حفرتها حركة حماس في قطاع غزة.

وذكر أحد المحللين[٣] أنه خلال العام الفائت استدعى رئيس الأركان غادي أيزنكوت مرتين الجيولوجي والعقيد احتياط يوسي لنغوتكسي، للتشاور معه في مسألة هذه الأنفاق. وقبل ١٢ عاماً شغل لنغوتسكي منصب مستشار رئيس الأركان آنذاك موشيه يعلون في موضوع محاربة تهديد الأنفاق.

استمر السجال داخل إسرائيل فيما إذا كان حزب الله حفر أنفاقاً تحت الحدود في الشمال على غرار الأنفاق التي حفرتها حركة حماس في قطاع غزة.

ويؤكد المحلل أن لنغوتسكي معروف في الجيش جيداً، وهو حذر منذ أكثر من عشرة أعوام المستويات السياسية والعسكرية من خطر ما يجري تحت الأرض في الجنوب. والسيناريوهات التي رسمها، مثل خطف جنود ومحاولات خطف جنود، وعمليات هجومية تقوم بها حماس بواسطة الأنفاق – تحققت. وسمع رئيس الأركان منه أقوالاً عن الجنوب وأيضاً عن الشمال. ويعتقد لنغوتسكي أن ما هو مطلوب اليوم هو تحويل الأنظار في الاتجاه المعاكس، أي نحو حدود لبنان.

ويقول لنغوتكسي: «إن تهديد الأنفاق من هذه الحدود لا يقل خطورة عن التهديد من الجنوب. وببساطة، من غير الممكن عدم وجود أنفاق هناك. هذا أمر من السهل تنفيذه نسبياً. وهو يشكل أداة محتملة يستطيع العدو بواسطتها الاحتفاظ بعنصر المفاجأة. صحيح أنها أداة لا يمكن أن تحقق الانتصار في الحرب، لكنها قادرة على إحداث فوضى جدية لدينا، ويعلم حزب الله أننا حتى هذه اللحظة لم نتوصل إلى حلول مناسبة في الجنوب، لذا لا يوجد أي سبب يجعله لا يحاول تحدينا بواسطة الأنفاق في الشمال».

يتحدث لنغوتكسي وخبراء آخرون عن «قدرات موجودة ومؤكدة للحزب في حفر الأنفاق في مناطق – تشبه من الناحية الجيولوجية وتتطابق مع تضاريس الأرض في الحدود بيننا

وبين لبنان». وهم يذكّرون بأنه «على ما يبدو حفر حزب الله واستخدم أنفاقاً على الحدود مع سورية، كما حفر شبكة أنفاق في جنوب لبنان أيضاً كجزء من منظومة قتالية ضد إسرائيل». ومنذ حرب لبنان الثانية حسّن حزب الله شبكة أنفاقه القتالية في المناطق المفتوحة وفي القرى الشيعية في جنوب لبنان. والتقدير اليوم هو أن الحرب المقبلة مع الحزب ستكون مصحوبة بهجوم بالصواريخ وقذائف المدفعية على الجبهة الخلفية في إسرائيل حيث من المتوقع سقوط أكثر من ١٠٠٠ رأس متفجر يومياً عليها، ومصحوبة بمحاولة حزب الله نقل جزء من القتال إلى أرض إسرائيل، واحتلالها، وأيضاً السيطرة على مواقع في قلب مستوطنات، وضرب شريان المواصلات في الشمال، وحتى خطف رهائن.

ويتابع المحلل: يتحدث نصر الله منذ أكثر من سبع سنوات عن «احتلال الجليل». ففي نظره بضع «صور انتصار» – ولو موقتة– لمقاتلي حزب الله داخل الأراضي الإسرائيلية كافية بالتأكيد. فهل نفق أو أنفاق هي السبيل الذي سيحاول بواسطته حزب الله تحقيق هذا الهدف؟

ليس هناك جواب قاطع لدى أحد في الجيش الإسرائيلي، ولا لدى الهيئات الاستشارية للجيش في هذه المسألة. ويجب أن تكون فرضية عمل الجيش الإسرائيلي أنه توجد أنفاق على الرغم من عدم وجود معلومات أو إثباتات على وجودها.

العميد احتياط د. مئير إلران: استمرار الهستيريا بشأن مشكلة الأنفاق، يكشف ضعف الجمهور الإسرائيلي ويشجع العدو على المبادرة إلى شن هجمات موجهة ضد قلب العمق المدني.

عاد موضوع الأنفاق إلى صدارة المشهد الأمني– العسكري في ضوء التقرير الذي أصدره مراقب الدولة الإسرائيلية حول الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة («الجرف الصامد») والذي انتقد فيه أداء المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية– الأمنية (الكابينت) ولا سيما في كل ما يتعلق بالتعامل مع تهديد الأنفاق.

وثمة شبه إجماع بين الخبراء الأمنيين الإسرائيليين، كما بين مسؤولي الأجهزة الأمنية (راجع تصريحات رئيس شعبة «أمان» أعلاه) على أن تهديد الأنفاق ليس استراتيجيا.

وأبرز هؤلاء د. مئير إلران، وهو عميد في الاحتياط ومدير برنامج الجبهة المدنية في «معهد دراسات الأمن القومي»، ونائب سابق لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية.

يرى إلران أنه فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، وخلافاً للماضي، لم تعد دولة إسرائيل تواجه تهديدات وجودية بكل معنى الكلمة. وبرأيه، ربما يمكن تعريف استمرار الصراع مع الفلسطينيين بأنه تهديد وجودي، وثمة من يدّعي أن تحقيق البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يشكل خطراً وجودياً. ويدور جدل إسرائيلي عام حول هذين الموضوعين.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة لائحة طويلة من تهديدات استراتيجية تواجه إسرائيل. ومع ذلك، لا تشكل الأنفاق – سواء في الجبهة ضد حماس أو في الجبهة ضد حزب الله – جزءاً من هذه الفئة برأيه. من الواضح أن منظومة الأنفاق الهجومية تنطوي على خطر إذا لم تقف في وجهها منظومة دفاعية مناسبة. ويجري حالياً، ربما بعد فوات الأوان

بنـاء منظومـة تتألف من عائق معقد، على قاعدة السـياج الـذي يغلف قطاع غزة، بتكلفة تتعـدى ٣ مليـارات شـيكل. وهنا يطرح السـؤال: هل هـذا هو الهـدف الصحيح لإنفاق هـذا المبلـغ الضخم؟ وهل في إمكان ذلـك أن يمنع بصورة محكمة تهديداً مباشـراً على المستوطنات المحاذية للسياج؟. وهل قصف هذه المستوطنات في الشمال أو في الجنوب، تهديد وجودي أو استراتيجي؟ الجواب عن ذلك هو: كلا. إن حلاً منهجياً صحيحاً لتهديد المسـتوطنات القريبة من السـياج هو مزيج من وجود عسكري مع إخلاء مدنيين منها عند بدء الاشتباكات العسكرية.

ويؤكد هذا الخبير أن التركيز على مشكلة الأنفاق الهجومية التي حركها من جديد تقرير المراقب، يسـيء إلى مصالح حيوية لدولة إسـرائيل. وهو يحوّل انتباه المسؤولين السياسيين والجمهـور عن التهديدات الاسـتراتيجية الحقيقية والأكثر خطورة، ويمكن أن يشـكل وهماً خطراً بأن الحل التقني لمشكلة الأنفاق سيحل مشكلة غزة، التي ستبقى معنا كقنبلة موقوتة استراتيجية خطرة فعلاً. علاوة على ذلك، فإن استمرار الهستيريا بشأن مشكلة الأنفاق التي تشـكل بالتأكيد تحدياً مباشـراً لسـكان «غلاف غزة»، يكشـف ضعف الجمهور الإسرائيلي ويشجع العدو على المبادرة إلى شن هجمات موجهة ضد قلب العمق المدني.

ويجمـل هـذا الخبير بقوله: أنا مع التعاطي الجـدي والمتوازن مع خطر الأنفاق، وضد تصويرها كتهديد استراتيجي أو وجودي٤.

فـي ضـوء هـذه المواقف من تقريـر مراقب الدولة فإنـه لم يحظ بالكثير مـن العناوين البـارزة. لكن المحلل العسـكري لصحيفـة «هآرتس» عاموس هرئيل أكـد أن الصعوبات التي سـتواجهها إسـرائيل في مواجهات مسـتقبلية في غزة وخاصة في لبنان، لا تزال على حالها. وبشأن هذه النقطة بالذات من المفيد برأيه الانتباه إلى موقف عضو المجلس الوزاري المصغر الوزير نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي»)، الذي تبنى مراقب الدولة وجهـة نظره في خلافه مـع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فـي قضية الأنفاق الهجومية فـي القطـاع. وبينما يبدو بينيت على الصعيد السياسـي متحمسـاً لفرض وقائع أحادية على الأرض حتى لو بثمن محتمل هو الدخول في مواجهة مع دول أوروبية وإحراج إدارة دونالد ترامب، فإن مواقفه في المسـائل العسـكرية أكثر تعقيداً. وأكثر من مرة يعبر عن شـكوكه في المواقف التي تقدمها القيـادة الأمنية ويرفض تبني رؤيتها كخلاصة لا يمكن الاعتراض عليها.

وقـال بينيـت لصحيفـة «هآرتـس»: «إن ملاحقة مطلقـي الصواريخ خـلال الحرب هو تقريبـاً مهمة مسـتحيلة– وأنـا أقول هذا بصفتي خبيـراً في اصطيـاد الصواريخ». في حـرب لبنـان الثانية (تموز ٢٠٠٦) كان بينيت ضابطاً في الاحتياط وتولى قيادة قوة من

وحدة النخبة التي أرسلت إلى عمق الأراضي في جنوب لبنان وعمل على مطاردة خلايا مطلقي الصواريخ في حزب الله. يقول: «عندما كنا نتحرك في منطقة معينة، كان إطلاق الصواريخ منها يتضاءل، لكن الخلايا المسؤولة عن إطلاق الصواريخ كانت ببساطة تتحرك قليلاً إلى الوراء شمالاً».

منذ ذلك الحين مرّ ١١ عاماً تعلم حزب الله خلالها كيف يستعد للمعركة بصورة أكثر تطوراً. وأضاف: «لقد نقل الحزب مطلقي الصواريخ من المحميات الطبيعية ومن المواقع في الأماكن المفتوحة، إلى داخل المناطق المبنية والكثيفة سكانياً. لا تستطيع محاربة الصواريخ بالملاقط. وإذا لم تصل إلى البيت الذي يوجد فيه مطلق الصواريخ نفسه، فإنك لن تكون فعالاً- وعدد المنازل التي يجب الوصول إليها كبير جداً».

وتابع: «بعد تسريحي من الخدمة العسكرية قرأت جميع ما كُتب عن هذه الحرب. وأدركت متأخراً أن الحدث الأبرز فيها جرى في اليوم الأول منها عبر المحادثة الهاتفية التي جرت بين إيهود أولمرت وكونداليزا رايس». فقد طلبت مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش من رئيس الحكومة عدم المس بالبنية التحتية للدولة اللبنانية واستجاب هو لطلبها. وفي رأي بينيت أدى ذلك إلى القضاء على احتمال انتصار إسرائيل في هذه الحرب.

بينيت: يجب أن نقول للبنانيين وللعالم منذ الآن: «إذا أطلق حزب الله صاروخاً على الجبهة الداخلية في إسرائيل، فإن هذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى زمن العصور الوسطى».

ويشير بينيت إلى أهمية تحميل الجيش اللبناني مسؤولية أي مواجهة مع "حزب الله: «يقدم لبنان نفسه كدولة تريد العيش بهدوء ولا تملك أي تأثير على أعمال حزب الله. لكن حالياً الحزب ممزوج بلبنان الدولة ذات السيادة، فهو جزء من السلطة، وبحسب رئيس الجمهورية اللبنانية، هو جزء من قواتها الأمنية. لقد خسر الحزب حقه في أن يكون تنظيماً مارقاً». وفي رأي بينيت هذه النظرة يجب أن تشكل موقف إسرائيل الرسمي. وتابع: «المؤسسات اللبنانية، والبنى التحتية، المطار، محطات الطاقة، وطرق المواصلات، وقواعد الجيش اللبناني- كل هذا يجب أن يكون أهدافاً مشروعة للهجوم إذا نشبت الحرب. ويجب أن نقول هذا للبنانيين وللعالم منذ الآن. وإذا أطلق حزب الله صاروخاً على الجبهة الداخلية في إسرائيل، فإن هذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى زمن العصور الوسطى». ويتابع: «الحياة في لبنان حالياً ليست سيئة بالمقارنة بما يحدث في سورية. يجب على مواطني لبنان بمن فيهم السكان الشيعة أن يفهموا أن هذا ما ينتظرهم إذا ورطهم الحزب لاعتبارات خاصة به أو بطلب من إيران».

ويشير هرئيل إلى إن وجهة النظر التي يعرضها بينيت ليست جديدة تماماً، ففي العام ٢٠٠٨ أي بعد عامين على الحرب الأخيرة في لبنان، عرض قائد المنطقة الشمالية آنذاك (ورئيس الأركان اليوم) غادي أيزنكوت «عقيدة الضاحية»، وتحدث عن تدمير هائل للمباني

في المناطق المؤيدة لحزب الله (كما جرى على نطاق صغير في مربع الضاحية الشيعية في بيروت خلال الحرب)، وذلك كأداة ردع للحزب من أجل تقصير أمد الحرب. في تلك السنة اقترح اللواء (في الاحتياط) غيورا أيلاند ضرب البنى التحتية الحكومية في لبنان خلال الحرب، لكن حتى الآن لم يجر تبني وجهة النظر هذه كسياسة إسرائيلية لا علناً ولا سراً.

وبرأيه تكشف تصريحات بينيت محاولة عضو بارز في المجلس الوزاري المصغر (ومنافس سياسي بارز لنتنياهو) لتحويل وجهة النظر هذه إلى سياسة رسمية. وفي الواقع، فإن حالة التعادل التي حققتها إسرائيل في القتال في غزة في عملية «الجرف الصامد» أقنعت بينيت بصحة وجهة نظره. فهناك أيضاً وافقت حماس على وقف إطلاق النار بعد ٥١ يوماً من القتال وبعد أن دمر سلاح الجو أبراجاً سكنية كان يقطنها كبار مسؤولي الحركة.[٥]

التهديدان الأمنيان الأبرز – الأكثر ترجيحاً والأخطر

يقرر عاموس يدلين، في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي بالاستناد إلى مركّبات ميزان الأمن القومي الإسرائيلي، أن «إسرائيل قوية من ناحية عسكرية» وأن «التهديد العسكري المباشر عليها قد تضاءل بدرجة كبيرة»، وخاصة «إزاء واقع التراجع المستمر في التهديد المحدق بها من جانب الدول العربية المجاورة» ونشوء «رقعة من المصالح المشتركة بين إسرائيل والعالم العربي السنّي»، بالتوازي والتزامن مع «إعاقة المشروع النووي الإيراني» بفعل الاتفاق مع الدول الكبرى.

يقرر عاموس يدلين، في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، أن «إسرائيل قوية من ناحية عسكرية» وأن «التهديد العسكري المباشر عليها قد تضاءل بدرجة كبيرة».

وفي المقابل، يشير إلى تطورات سلبية تحصل في بيئة إسرائيل الاستراتيجية، في مقدمها: تدهور مكانة الولايات المتحدة وصورتها في منطقة الشرق الأوسط؛ استخدام القوة العسكرية الروسية في سورية بما يشكله ذلك من دعم لإيران وحزب الله، قد يحدّ من حرية العمل الإسرائيلية؛ استمرار الجمود في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، فيما يغذي الإحباط والتحريض المتصاعدان في الساحة الفلسطينية، منذ خريف العام ٢٠١٥، «إرهاب الأفراد، السكاكين والدهس»؛ استمرار التدهور في العلاقات بين إسرائيل وأوروبا، إلى جانب تراخي التضامن الداخلي وتعمّق الشروخ في المجتمع الإسرائيلي. كما سجّلت الحملات ضد شرعية قادة الجيش الإسرائيلي ومحاولات جرّ الجيش إلى مواجهة سياسية ذرى سلبية جديدة.[٦]

ووفق يدلين فقد أدت قوة إسرائيل العسكرية، مناعتها الاقتصادية وضعف خصومها المنشغلين بأزماتهم الحادة إلى جعل الحرب ضد إسرائيل في مرتبة هامشية من جدول

أعمـال المنظومـة الإقليمية. كذلك المنظومة الدولية، التي تشـهد صراعات ومواجهات بين القوى العظمى وتعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، هي أقل اهتماماً اليوم بممارسة الضغوط السياسية على إسرائيل، مما يمنحها (إسرائيل) مهلة زمنية استراتيجية. تطبيق الاتفـاق النووي بين إيران والـدول العظمى، والذي يقلص في المدى القصير من المخاطر المحدقة بإسـرائيل والناجمة عن المشـروع النووي الإيراني، قد أدى أيضا إلى تحسـين قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية الفورية.

وبرأي يدلين: السؤال المركزي هو ـ هل تستغل إسرائيل هذه المهلة الزمنية الاستراتيجية بصورة صحيحة، في المديين القريب والمتوسـط، بغية بناء قدرتها على مواجهة التحديات الأكثر خطورة والمتوقع ظهورها في المدى البعيد؟

ويتابـع أنـه بالنظر إلى ما سـلف وبالتأسـيس عليه، تبقـى التهديـدات الأمنية الأبرز التي تواجه إسـرائيل، بشـأن انفجار صدام عنيف خلال الفترة المقبلة، محصورة بصورة أساسية في جبهتين اثنتين: جولة أخرى من المواجهة العسكرية مع حماس في قطاع غزة ـ وهو ما يصفه بأنه «السيناريو الأكثر ترجيحاً»؛ واندلاع مواجهة عسكرية مع حزب الله عند الحدود مع لبنان ـ وهو ما يسميه «السيناريو الأخطر، بالطبع».

نجحت إسرائيل في عدم التدخل في الحروب المجاورة، وفي عدم الانجرار إلى حرب واسعة.

ورغم اسـتمرار حزب الله في مسـاعي التعاظم وتعزيز قدراته العسكرية، حتى أصبح يمثل تهديدا اسـتراتيجيا جدياً لإسـرائيل، ورغم استثمار حماس موارد كبيرة في ترميم قدراتها العسكرية وتعزيزها، إلا أن وضعية إسرائيل الاستراتيجية عموما تتيح لها حرية غير مسبوقة في المبادرة إلى عمليات عسكرية هدفها حماية مصالحها الأمنية وتقييد قدرة خصومها على التعاظم النوعي.

ويجدر أن نتوسع في قراءة تقييم يدلين المتعلق بغزة ولبنان:

- **حماس وقطاع غزة:** يرى يدلين أنه استمر تدهور الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي في قطاع غزة وتشـتد الضائقة في مجالات حيويـة، في مقدمتها مجالات المياه، الصحة، الصرف الصحي والطاقة، والتي قد تتفاقم إلى أزمة إنسـانية خطيرة. وبرأيه دفع إدراك هذا التطور المتوقع إلى إحداث تغيير في السياسة الإسرائيلية حيـال قطـاع غزة، فتبنت توجها يصفه بأنه أكثر ليبرالية في كل ما يتعلق بحركة البضائع والناس من قطاع غزة وإليه، «بيد أن الانفتاح في هذا السياق لا يزال محدودا بسبب الخشية من تعاظم قوة حماس وبناء قوتها العسكرية، ولذا فليس فـي ذلـك ما يغير المسـار نحـو أزمة خانقة يصبـح الطريق منها نحـو الانفجار العنيف قصيرا جدا»، على حدّ تعبيره.

ويقول: «من المهم، بشـكل خاص، إجراء حوار مع الإدارة الجديدة في الولايات

المتحـدة والتوصـل معهـا إلى بلـورة تفاهمات بشـأن إمكانية تجنـب الصدام العسـكري المحتمـل في قطـاع غزة، والمرهون ـ إلى حد كبير ـ بقدرة إسـرائيل العسـكرية، إلـى جانب التباحث مع حليفاتهـا وأصدقائها في المنطقة وخارجها بغيـة وضـع وتنفيذ برنامج خاص لتلافي حدوث كارثة إنسـانية في قطاع غزة، ثـم ترميمه. كما يقتضي الجهد لتحقيق الاسـتقرار فـي قطاع غزة إجراء حوار متواصل مع دول وجهات مختلفة، مثل مصر، السلطة الفلسطينية، دول الخليج، تركيا، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي إطار حوار كهذا، يتعين النظر فـي أفـكار مختلفة، من ضمنها بناء ميناء في غزة، نقل أنبوب الغاز إلى القطاع وإقامة منشآت لتحلية المياه في المنطقة».

وفي هذا السياق يكتب ما يلي: «ينبغي أن تشدد الاستعدادات العسكرية على ضرورة تقصير مدة المعركة الحربية ومحاولة استكشاف المفاجآت التكتيكية والمنظومية التي قد تعمد حماس إليها في المعركة المقبلة، ثم الاستعداد لها. ومن المهم، أيضا، إيجاد حل عملياتي وناجع لمسـألة الأنفاق والراجمـات، بما يتجاوز الإنجازات المتحققة في مجـال مواجهـة القذائف. وفي هذا السـياق أيضا، ينبغي للمنـاورة البرية أن تكون جاهزة، كجزء منتظم وحيوي من صندوق الأدوات العملياتي. المناورة البرية والنيران الموجهـة مـن الجـو لا ترمي، بالضرورة، إلـى احتلال غزة، وإنما إلـى توجيه ضربة قاصمة، حدّ التدمير الكلي، للذراع العسكرية لحركة حماس».

«تقوية المحور الراديكالي الذي تقوده روسيا وإيران في سورية، بالتعاون مع حزب الله، هو تطور استراتيجي سلبي بالنسبة لإسرائيل».

- **«حزب الله» ولبنان:** إزاء تعاظم قوة محور إيران ـ حزب الله الراديكالي في سـورية، بدعم روسـي، يتعين على إسرائيل، بحسب ما يؤكد يدلين، إدارة المخاطر ومعالجتها بمنظـور المـدى البعيد، وفي مركزه الحزم في معالجة تعاظم قوة هذا المحور والتطلع إلى إزالة التهديد الناجم عنه على الجبهة الشمالية. وينبغي للسياسة الإسرائيلية أن تشـمل مساهمة محسوبة ومتعقلة في إفشال المحور الراديكالي، منع إيصال أسلحة نوعيـة إلـى حزب الله، جباية ثمـن باهظ من أي طرف يمسّ بإسـرائيل، منع تمركز عناصر إرهابية عند حدودها، توثيق العلاقات مع السنّة المعتدلين في ما وراء الحدود ومواصلة تقديم الدعم الإنساني لهم.

ويبقـى احتمـال التصعيد الرئيسـي والأخطر هو ضد حزب الله، علـى ما يقول، وهو ناجم عن الإجراءات التي تتخذها إسـرائيل لوقف شـحنات الأسـلحة التي يتم إرسـالها إلى هذا التنظيم، وعن محاولته الرامية إلى إنشـاء منظومة عسـكرية وقواعد إرهابية في هضبـة الجـولان ـ وهي محاولة قد تتكلل بالنجاح على هامش الحرب في سـورية، أو في حال تحقيق نظام الأسـد انتصارا واضحاً. ولذا، «يتعين على إسـرائيل إعادة النظر في

سياسـتها في هذا المجال بصورة دائمة، بهدف مواصلة وقف نقل الأسـلحة النوعية إلى هذا التنظيم وتقليل مخاطر التصعيد إلى الحد الأدنى الممكن. كما يتعين على إسـرائيل، أيضا، الاستمرار في جمع المعلومات الاستخباراتية عن مكوّنات القوة المركزية لدى حزب الله، لكي تمتلك القدرة على توجيه ضربة استباقية و/ أو شل وتحييد المنظومات النوعية التي في حيازته، في غضون فترة وجيزة جدا منذ انطلاق المعركة. وعلى إسرائيل، أيضا، إعـداد خطة بشـأن البنـى التحتية الوطنية في دولـة لبنان وعدم فصلها عـن حزب الله، إلى جانب تطوير قدرة المناورة البريّة ـ من خلال الدراسـة الدائمة لميزاتها ولدورها في الحسم، العيني (المعركة العينية) والاستراتيجي».

ويضيف يدلين، في هذا السياق: «ينبغي الانتباه، إلى أن لإيران اليوم ـ خلافا للماضي ـ قـوات كبيـرة في سـورية، بموافقة صامتة مـن جانب الدول الغربية وبتعاون نشـط من جانب روسيا. وإذا ما تمكنت إسرائيل من توجيه ضربة جدية لحزب الله وتعريض مكانته في لبنان للخطر، فسـتكون إسـرائيل ملزمة بالاسـتعداد لمواجهة تطور يتمثل في تدخل عسـكري إيراني مباشـر، بواسـطة قوات كبيرة، أو من خلال «متطوعين» شـيعة بقيادة وتوجيـه إيرانيين. وخلافا للماضي، سـتواجِه إسـرائيل قيوداً تترتب علـى وجود القوات الروسية في سورية، غلاف النيران التي تطلقها منظومات الدفاعات الجوية الروسية التي تغطي سـماء لبنان وإسرائيل والتعاون الاسـتخباراتي والاستراتيجي بين روسيا وحزب اللـه. ويجـدر بإسـرائيل أن تتقصى، ثم أن تبلور، قبل انـدلاع المواجهة وليس في خضم القتال، قوانين اللعبة المناسـبة مقابل الروس في حال وقوع المواجهة مع حزب الله. ومن المهـم، أيضا، اسـتنفاد أية مسـاهمة روسـية ممكنة في لجم حزب اللـه وإيران وفي منع التصعيد غير المرغوب».[٧]

إذا ما تمكنت إسرائيل من توجيه ضربة جدية لحزب الله وتعريض مكانته في لبنان للخطر، فستكون إسـرائيـل ملـزمـة بـالاسـتـعـداد لمواجهة تطور يتمثل في تدخل عسكري إيراني مباشر؟

بحسـب شـيفطان، تضررت إسـرائيل في الحلبة الدولية من جراء معطيات أساسـية سلبية، ناجمة برأيه عن تخاذل الولايات المتحدة وأوروبا، ومن جراء الأضرار التي أحدثتها الهزة الإقليمية. وقد شـملت هذه المعطيات تكريس وتمأسـس المشروع النووي العسكري الإيراني تحت كنف الاتفاق مع الدول السـت العظمى، وضياع فرصة تحقيق السـلام مع الفلسـطينيين، والفوضى في سـورية، والدعم الروسـي لنظام الأسـد، وتسلح حزب الله المكثـف بمنظومـات متطورة، وإصرار حماس الانتحاري. وفي الحسـاب الاسـتراتيجي العـام، ثمة تعويض عن هذه الأمور كلها بتضعضـع وتفكك الدولتين الأكثر راديكالية في معاداة إسـرائيل – العراق وسـورية – على نحو يزيل عن جدول الأعمال إلى فترة غير قصيـرة، تهديـداً تقليدياً ذا أبعـاد وجودية. أما الخطر النـووي الإيراني وبرغم خطورته البالغة، فأمام إسـرائيل نحو عقد كامل من الزمن للاسـتعداد والتحضير بما يتيح إمكان

مواجهـة هـذا التهديـد بمعطيات أفضل بكثير. وحتى في حال تبـدد الردع حيال حماس وحزب الله، فسيكون هذان التهديدان قابلين للاحتواء.

ولكن الأهم من هذا كله بما لا يُقاس، على ما يؤكد شـيفطان، هو التحسـن البارز في مكانة إسـرائيل الإقليمية والإدراك العميق لدى جميع الجهات المعنية وذات الأهمية لمدى قوتها وصدقيتها وإصرارها. ويؤكد أن التحالف الاستراتيجي مع مصر بقيادة السيسي يعادل في أهميته جميع الوجهات السلبية التي ورد ذكرها. فبالرغم من التوقعات القاتمة بشـأن اقتصادهـا، ما تـزال مصر هي الدولـة العربية الأكثر أهمية واسـتقراراً والمركز الوحيـد المؤهل لإنشـاء قوة إقليمية منظمـة ضد الراديكاليين الذيـن تقودهم إيران. كما أن العلاقات الحميمة مع الأردن، وتقاطع المصالح الواسـعة مع العربية السـعودية ودول الخليج الأخرى ومع المغرب، تعزز هذه الوجهة.

ويجمل شـيفطان: إن ما تم منعه أو تقليصه أو احتواؤه لا يقل أهمية عما تم إنجازه. ففي الشـمال نجحت إسـرائيل في تجنب التدخل في سـورية، إلى جانب المحافظة على حدود هادئة في الجولان وتقليص عنيف وحاد وحازم، في نقل الأسلحة الكاسرة للتوازن إلـى حـزب الله. وفي الجنوب، أُجهضت محاولة حماس جرّ مصر، من خلال تجنيد الرأي العـام العربي، إلى مواجهة مع إسـرائيل، بل شـكلت عملية «الجـرف الصامد» (العدوان الإسـرائيلي علـى قطاع غزة فـي صيف ٢٠١٤) نموذجاً جيداً للشـراكة الاسـتراتيجية بين إسـرائيل ومصـر. وحتى الرئيس التركـي رجب طيب أردوغان لجـم أخيراً كراهيته وتهجماته ضد إسرائيل وتجنب المواجهة المباشرة معها بصورة منهجية.[٨]

قبـل كل هـذه التقييمات حـدّد أربعة من قـادة الجبهات في دائرة البحوث في شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية («أمـان») أن الأنفاق فـي غزة، موجة «الإرهـاب» في الضفة، عمليات «داعش» والحرب الأهلية في سورية، تعاظم حزب الله ومستقبل المشروع النووي في ايران، استقرار الحكم في مصر وفي الأردن – كل هذه هي أهم التحديات التي ترافق في السنوات الأخيرة الشرق الأوسط وإسرائيل، والتي تجمع بينها ميزة بارزة للغاية هي «انعدام اليقين». وقال المحلل العسكري يوآف ليمور إن المسؤولين عن محاولة تبديد انعدام اليقين هذا، أو على الأقل إيضاح بعض مؤشراته، هم رجال الاستخبارات. فهم المطالبون بأن يقدروا ماذا سـيكون، وأن يضعوا بنية تحتية للرد التنفيذي والسياسـي الإسرائيلي. وأشـار إلى أن قادة الجبهات في دائرة البحوث في شـعبة الاسـتخبارات العسكرية هم: ع، رئيس الساحة الفلسطينية؛ ش، رئيس الساحة اللبنانية؛ ر، رئيس ساحة دول المنطقة والقوى العظمى؛ وأ، رئيس السـاحة الشـمالية – الشـرقية (سـورية، العـراق وإيران).

وأضـاف: في الماضي كانت في شـعبة «أمـان» جبهات أكثر، ولكـن التغييرات الإقليمية ومتغيرات إضافية أخرى مثل عالم السايبر واضطرارات الميزانية أدت إلى المبنى الحالي الذي تكون فيه أربع جبهات (وواحدة أخرى فنية) مسؤولة، عمليا، عن كل العالم. [٩]

وقعت إسرائيل والولايات المتحدة، في واشنطن يوم ١٤ أيلول ٢٠١٦، على الاتفاقية الجديدة بشأن المساعدات العسكرية ـ الأمنية الأميركية لإسرائيل، وذلك بعد أشهر طويلة من المفاوضات الشاقة.

اتفاقية مساعدات عسكرية جديدة مع الولايات المتحدة

وقعـت إسـرائيل والولايـات المتحدة، في واشـنطن يوم ١٤ أيلـول ٢٠١٦، على الاتفاقية الجديدة بشأن المساعدات العسكرية ـ الأمنية الأميركية لإسرائيل، وذلك بعد أشهر طويلة من المفاوضات الشاقة التي شهدت حالات كثيرة من الصعود والهبوط، برسم العلاقات المتوترة بين رئاسـة الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، رغم أن المصالح الاستراتيجية الكبرى المشتركة لكلا الدولتين هي التي تحسم وحسمت الأمور في نهاية المطاف.

وتنص الاتفاقية الجديدة، التي يسري مفعولها لعشر سنوات ابتداء من العام ٢٠١٨ (بعد انتهاء مفعول الاتفاقية الحالية، التي تسـري حتى نهاية العام ٢٠١٧) على أن تقدم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل مساعدات أمنية ـ عسكرية بقيمة ٣٨ مليار دولار خلال السنوات العشر المذكورة (٢٠١٨ ـ ٢٠٢٧)، بمعدل ٣ر٨ مليار دولار في السنة الواحدة.

كما تنص ـ في رسالة تعهد مرفقة، أُلزِم نتنياهو بالتوقيع عليها ـ بأن لا تتقدم إسرائيل خلال السـنوات العشـر المذكورة بأي طلب جديد إلى الكونغرس للحصول على مساعدات إضافية، كما كان يحصل في السابق تكرارا، وعلى أنه إذا ما حصل هذا وأقر الكونغرس تحويل أي مبالغ مساعدات إضافية إلى إسرائيل (تحت ضغط مجموعات اللوبي اليهودي فـي الولايـات المتحـدة)، فعندئذ تقوم إسـرائيل ـ وفق رسـالة التعهد التي أُلـزِم نتنياهو بالتوقيع عليها ـ بإعادة جميع هذه المبالغ إلى وزارة الخارجية الأميركية.

تنص الاتفاقية الجديدة على أن تقدم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل مساعدات أمنية ـ عسكرية بقيمة ٣٨ مليار دولار خلال عشر سنوات بمعدل ٣ر٨ مليار دولار في السنة الواحدة.

وتنص الاتفاقية الجديدة أيضا على ما اشـترطه البيت الأبيض: خلال سـت سـنوات (منذ بدء سـريان مفعـول الاتفاقية الجديدة، في ٢٠١٨) ينتهي مفعول التسـوية الخاصة التـي أتاحت لإسـرائيل تحويل جـزء من أموال المسـاعدات الأميركية (النقدية)، بنسـبة ٣ر٢٦٪ إلى شواكل لكي تستطيع أن تشتري بها بضائع ومعدات من الصناعات الأمنية الإسـرائيلية، إلى جانب اسـتخدام جزء آخر، بنسـبة ١٣٪، لشـراء وقود للطائرات. هذه التسـوية سـينتهي مفعولها وسـيتم إلغاؤها، تدريجيا، بحيث يتم اسـتخدام جميع أموال المسـاعدات الأميركية (النقدية) لشـراء معدات وتجهيزات أميركية، من الولايات المتحدة، دون القدرة على تحويل أي مبلغ منها إلى شواكل.

ودحـض المحلل الاقتصـادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سـيفر بلوتسـكر [١٠] ما تباهى به ديوان نتنياهو والمقربون منه بأن اتفاقية المساعدات الجديدة «ستمنح إسرائيل

مبلـغ ٣ر٨ مليار دولار في السـنة، مقابـل ١ر٣ مليار في الاتفاقية السـابقة»، مؤكدا أن «الحقيقـة هـي أن الاتفاقيـة الجديدة تعكس انخفاضا في المسـاعدات، وليـس ازديادا» وموضحـاً أن هـذا ما يثبته «ارتفاع جـدول الغلاء في الولايات المتحـدة، إلغاء الزيادات الخاصة وتقليص المساعدات النقدية».

وفـي دحض ادعاء نتنياهو والمقربين منه بأن اتفاقية المسـاعدات الجديدة «هي الأكبر من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة»، أكد بلوتسكر أنه «ادعاء غبي تماما» لأن الولايات المتحدة تقدم مساعدات عسكرية للدول الأوروبية الأعضاء في حلف «الناتو» بقيمة سنوية تزيد عن ١٠٠ مليار دولار! وأضاف أن «شـهراً واحدا من القتال في الكويت بين ١٩٩٠ و١٩٩١ كلـف دافـع الضرائب الأميركـي، بالقيمـة الحقيقية، أكثر من تكلفـة عقد كامل من المسـاعدات العسـكرية لإسـرائيل»! وقال: يمكن الادعاء هنا، في الرد على مثل هذه الحـالات، أن الحديث لا يجري عن مسـاعدات أمنية لغرباء، وإنما عن مصروفات للدفاع عن الولايات نفسـها وحماية مصالحها. وإلا، لما كان الكونغرس، بصفته المعبر عن إرادة الشعب الأميركي، قد صادق عليها. ولكن هذا الادعاء نفسه، يمكن استخدامه هنا أيضا، في ما يتعلق بإسـرائيل: «الولايات المتحدة تجني من مسـاعداتها الأمنية لإسرائيل فوائد ذاتية كبيرة تعادل، في التعريف، حجم المسـاعدات كلها. وكما هو متبع في العلاقات بين الدول، فهي مجرد صفقة تبادلية وليست عمل خير وإحسان»!

اعتبر المحلل الاقـتصادي في صحيفة «يـديعـوت أحـرونـوت»، سيفر بلوتسكر أن الاتفاقية الجـديـدة تعكس انخفاضا في المساعدات، وليس ازديـادا كما يدعي نتنياهو ومقربوه.

تشـمل الاتفاقية الجديدة قسمين اثنين: المساعدات العينية، أي بالتجهيزات العسكرية الأميركيـة وبالنفـط الأميركي، والمسـاعدات النقدية (بالمال)، أي بالـدولارات التي يمكن تحويلها إلى شواكل بصورة حرّة. وكلما كانت درجة الحرية في استخدام أموال المعونات أكبـر، كانـت الفائـدة الاقتصاديـة الحقيقية منها أكبـر. ولذلك، فإن المسـاعدات العينية (بالمنتجات) هي أقل قيمة من المساعدات النقدية (المالية).

في الاتفاقية الحالية (القديمة)، مركّب المساعدات النقدية للاستخدامات الأمنية المحلية من قبل حكومة إسرائيل («أموال التحويل»، أي الدولارات التي يمكن تحويلها إلى شواكل في إسـرائيل) كان يشـكل ٢٧٪ من مجموع المسـاعدات، بينما كان مركّب المسـاعدات العينيـة (المعدات العسـكرية والنفط المسـتوردة مـن الولايات المتحدة) يشـكل ٧٣٪ من مجموع المسـاعدات. أما فـي الاتفاقية الجديدة، فقد انخفض مركّب المسـاعدات النقدية (أموال التحويل) إلى نحو ١٨٪ فقط من رزمة المسـاعدات في البداية، على أن يؤول إلى الإلغاء التام لاحقا، وهو ما يقلل من قيمة رزمة المساعدات كلها بصورة حادة. ومن أجل تعويض إسـرائيل عن هذه الخسـارة الكبيرة، كان ينبغي زيادة حجم المسـاعدة السنوية بمبلغ ٤٠ مليون دولار في السنة، وهو ما لم يحصل.

وفي الإجمال، كما يوضح بلوتسكر، لكي تكون الاتفاقيتان (القديمة / الحالية والجديدة) متساويتين من حيث الفائدة الاقتصادية المرجوة لإسرائيل، كان على الاتفاقية الجديدة أن تضمن لإسرائيل مساعدة بمبلغ إجمالي يصل إلى ٤٦ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة (ابتداء من ٢٠١٨). لكن الرزمة الحقيقة التي تضمنها الاتفاق الجديد (٣٨ مليار دولار) تقل عن ذلك بـ ٨ مليارات دولار، تشكل ١٨٪. وهي نسبة الانخفاض الذي حصل في حجم المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل خلال العقد اللاحق.

قضية محاكمة الجندي قاتل الشريف: أبعاد ميليشيوية في الجيش الإسرائيلي؟

تعتبر محاكمة الجندي في جيش الاحتلال إليئور أزاريا الذي اتهم وأدين بقتل الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو مشلول الحركة ولا يشكل خطرا على أحد، من المحاكمات المهمة التي انعكست على مكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي، ويمكن لها أن تشكل نقطة تحول في تقاطعات الجيش المختلفة مع هذا المجتمع. ويبدو أن محكمة أزاريا كشفت عن سؤال مهم فحواه: هل الجيش الإسرائيلي هو جيش عصري أم ميليشيا عسكرية؟. وهذا النقاش لا يتعلق ببنية الجيش، وطريقة انتخاب ضباطه وخططه الحربية وأنماط تدريباته، فهي كلها تدل على أن الجيش الإسرائيلي هو جيش عصري، وإنما يتعلق بمركب مهم وهو مصدر شرعية الجيش الإسرائيلي ومصدر إلهام أفراده.

وفي واقع الأمر، كشفت محاكمة أزاريا الكثير من الصدوع في هذا المركب.

يختلف الجيش العصري عن الميليشيا العسكرية في مركب الشرعية ومصدر الإلهام في عدة مناح، ففي الجيش يكون الفرد منصاعا للأوامر العسكرية التي تحدد استعمال العنف وهي لوائح تتعلق في الغالب بالخطر الذي يهدد الفرد العسكري أو خلال إجراء مهمة عسكرية، أما في الميليشيا فإن الفرد يكون خاضعا لأيديولوجيا هي التي تحكم استعمال العنف في الميدان. في الجيش العصري يكون مصدر إلهام الفرد هو المهمة المتعلقة بالمنظومة السياسية المنتخبة والتي تحدّد أهداف المؤسسة العسكرية بناء على تدارس الأخطار والتهديدات العامة، ويكون مصدر الأوامر هو القائد الذي يتواجد فوقه ضمن تراتبية عسكرية هرمية واضحة، أما في الميليشيا فإن الفرد يكون خاضعا لمنظومة قيادية غير منتخبة بل لقيادة أيديولوجية تضع أهداف الميليشيا بناء على تلك الأيديولوجية، ويكون قائد الميلشيا مصدر الأوامر، الذي يتمتع بالكاريزما ومصدر إلهامه هو قوته الأيديولوجية وجاذبيته الفكرية والشخصية. علاوة على ذلك ففي الميليشيا يكون للعلاقات الشخصية دور في تحديد الإيقاع العام داخل الحركة الميليشيوية بينما يكون العقد السياسي هو الذي يحدد توجهات وإيقاع العمل داخل الجيش العصري.

كشفت قضية إليئور أزاريا أن هناك بعدا ميليشيويا في الجيش الإسرائيلي، وربما أن محاكمة أزاريا هي مؤشر لهذا البعد وليست إنتاجا له.

بدأ النقاش حول موضوع أزاريا. وفق الرواية الإسرائيلية في آذار ٢٠١٦، عندما حاول شابان فلسطينيان من الخليل القيام بعملية في تل الرميدة، تم فيها تم طعن أحد الجنود، جرى إطلاق النار على الشابين الفلسطينيين، حيث أدى اطلاق النار إلى استشهاد أحد الشباب، أما الشاب الثاني، عبد الفتاح الشريف، فقد أصيب بالعيارات النارية التي أطلقها الجنود، إلا إنه لم يمت، بل أصيب إصابات حرجة أدت إلى شل حركته دون أن تقتله، وبعد مرور الوقت وبعد أن تم الإعلان أن الحدث قد انتهى من حيث العملية العسكرية، جاء جندي من وحدة «كفير»، لم يكن شريكا في الحدث منذ بدايته، وأطلق النار على رأس الشاب عبد الفتاح الشريف مما أدى إلى قتله. خلال هذه الأحداث كانت كاميرا المواطن الفلسطيني من الخليل عماد أبو شمسية من منظمة «بتسليم» تصور هذه الأحداث، وأدى نشر شريط الفيديو إلى اندلاع سجال ونقاش وصراع داخل إسرائيل لم يشهد له الجيش مثيلا من قبل.

تعتبر محاكمة الجندي القاتل إليئور أزاريا من المحاكمات المهمة التي انعكست على مكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي.

أظهرت قضية أزاريا الكثير من ميزات الجيش الإسرائيلي والتحولات التي حدثت على علاقة الجيش مع المجتمع اليهودي، وكشفت البعد الميليشياوي فيه.

يمكن القول إن البعد الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي تطور مع كونه جيش الشعب، ففكرة جيش الشعب تحمل في داخلها تداخلا كبيرا بين الجيش والمزاج السياسي والفكري في المجتمع، وقد تحولت فكرة جيش الشعب من فكرة حاملة للجيش الإسرائيلي إلى عبء عليه كجيش عصري، في دولة يجب أن يرتبط فيها الجيش بالمستوى السياسي الذي فوقه وبالمنظومة القانونية التي تحكمه. تحول المزاج الشعبي إلى عامل مؤثر على الجيش وعلى توجهاته وطريقة تعاطيه مع الأمور، وأصبح التهديد بعدم إرسال الأبناء إلى الجيش عاملا في الضغط على الجيش لاتخاذ مواقف تنسجم مع توجهات الشعب، وهو ما يسمى الطابع الشعبوي للخطاب الشعبي الذي يميز أيضا المستوى السياسي في إسرائيل، فإذا كانت القيادة أصبحت شعبوية انسجاما مع الشعب، فلماذا لا يكون الجيش مثلها.[١١] وقد كتبت عضو الكنيست تسيبي ليفني في سياق محاكمة أزاريا أن هذه الأيام تشهد صراعا بين الحقيقة والكذب، بين القيم والفوضى، بين جيش أخلاقي وبين جيش يتصرف حسب مزاج العامة.[١٢]

فورا بعد نشر الفيديو في العالم خرج وزير الدفاع في حينه موشيه يعلون وقائد هيئة الأركان العامة غادي أيزنكوت ببيان أولي يشجبون فيه إطلاق النار، مؤكدين أن ما قام به هذا الجندي لا ينسجم مع أخلاقيات الجيش الإسرائيلي، ووصف يعلون الحدث بأنه يدل على

مظاهر تبهّـــم. وقد أشـار المحلل العسـكري عاموس هرئيل إلى أن ما دفع وزير الدفاع هو خوفه من تأثير هذه القضية على سـلوكيات الجنود الإسـرائيليين، والخوف من التصعيد الذي قد يلحق نشـر هذا الفيديو في المجتمع الفلسـطيني.[١٣] بعد إعلان موقف وزير الدفاع تحديدا (حيـث تراجـع أيزنكوت عن حدة موقفه بسـبب الضغـط وأعلن في بداية نيسـان أن الجندي بريء حتى تثبت ادانته)، بدأ حراك شعبي وسياسي داعم للجندي، فقد اتصل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بعائلة الجندي وشدّ على أياديها، وتجند سياسيون من المعارضة (وزير الدفاع الحالي أفيغدور ليبرمان في حينه) والائتلاف (غالبية الوزراء وأعضاء الائتلاف) لدعم الجندي ومهاجمـة يعلـون على موقفه الذي اعتبروه تضحية بالجندي وتركـه لوحده في المعركة. وأدت قضية أزاريا (بشـكل مباشـر وغير مباشـر) إلى الإطاحة بوزير الدفاع السابق يعلون وتعيين ليبرمـان مكانـه، حيث دعم أعضاء من الليكود و"البيت اليهـودي" تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع لأسباب كثيرة من بينها موقف يعلون من قضية أزاريا.

على أي حال كشـفت قضية أزاريا مجموعة من الصراعات داخل الجيش الإسـرائيلي وعلاقته مع القيادة السياسية والشعب، كما ذكرنا تعتبر القضية فقط تعبيرا عنها وليس إنتاجا لها، ففي الماضي تعرض جنود إسـرائيليون للمحاكمة في قضايا شـبيهة بقضية أزاريـا، إضافـة إلـى جنـود لم يتـم محاكمتهم، ولكن قضايـا أولئك الجنـود الذين تمت محاكمتهم بسـبب قتل فلسـطينيين بدون سـبب لم تثر هذه الاحتجاجات التي كانت في قضيـة أزاريـا، وهـذا يعنـي أن العامـة وخطابهم الشـعبوي لم يعد مسـتعدا أن يعطي الجيـش ونخبـه أن يقـود هذه المسـائل بشـكل منفرد ومسـتقل، ولم يعد يقبـل تبريرات القيادة العسـكرية أو السياسـية حول أهمية هذه الإجراءات للحفاظ على صورة الجيش الإسرائيلي، لذلك فإن محاكمة أزاريا كانت نقطة مفصلية في هذه المسألة، وتتمثل في أن الشـعب يريد من الجيش أن يتصرف ويفكر بشـكل شعبوي مثله، خاصة وأن قيادات في الجيش الإسـرائيلي خرجت في السـنوات الأخيرة وحذرت من خطورة التدهور الأخلاقي في المجتمع الإسرائيلي، مثل نائب رئيس هيئة الأركان يائير غولان الذي حذر خلال كلمة له في ذكرى المحرقة النازية من أن المؤشـرات العنصرية في المجتمع الإسـرائيلي تشـبه تلك الموجودة في المجتمع الألماني عشـية صعود النازية.[١٤] وقد هاجمته قيادات سياسـية يمينيـة بمـن في ذلـك رئيس الحكومـة نتنياهو الذي اعتبرها تسـفيها للكارثـة.[١٥] وكذلك تصريحـات رئيـس هيئة الأركان الذي قال قبل قضية أزاريـا بوقت طويل إنه لا يريد من الجندي الإسرائيلي أن يفرغ بندقيته في فلسطينية تحمل مقصا.[١٦] وردا على ذلك اعتبرت نائبة وزيرة الخارجية الإسـرائيلية من الليكود تسيبي حوتوبيلي أقوال قائد هيئة الأركان هجوما عدائيا سياسـيا على إسـرائيل على المستوى الدولي، حيث أنه يتم اتهام إسرائيل

تحولت فكرة جيش الشعب من فكرة حاملة للجيش الإسرائيلي إلى عبء عليه كجيش عصري.

بالضبط بهذه الأفعال، وإلى جانب هذه الإدانات من اليمين خرج مرة أخرى وزير الدفاع يعلون كما فعل في السابق ودعم أقوال غولان.[١٧]

أما الصراع الثاني فهو الصراع الطبقي والطائفي بين الشرقيين والأشكنازيين، وهو أيضا يدل على تحولات يمر بها الجيش الإسرائيلي داخليا وفي علاقته مع الشعب أو الجمهور. ففي خضم النقاش حول قضية أزاريا، كان هنالك نقاش أكثر شراسة لم يظهر بحدة في وسائل الإعلام الإسرائيلية (في اعتقادنا عمدا وليس عفوا) وإنما بقي على صفحات التواصل الاجتماعي، وهو أن أزاريا يهودي من أصول شرقية ويسكن في مدينة فقيرة وهي الرملة، حيث اتخذته النخب الأشكنازية في الجيش ككبش فداء لتحسين صورتها في العالم. وقد صرح ناشطون شرقيون، حتى الذين لا يدعمون ما قام به الجندي، بأن ما حدث هو تمييز في تطبيق القانون بسبب الأصل الشرقي للجندي، وأن هناك الكثير من الأحداث الشبيهة لم يتعرض فيها الجنود لمثل هذا التعامل كما كان مع أزاريا.[١٨]

واعتبرت نوعا بورشطاين أن قضية أزاريا كشفت عن التراتبية في الجيش والصراع الطبقي فيه، فالذين وقفوا ضد أزاريا ومع محاكمته هم النخب الأشكنازية القديمة التي انضم لها يعلون، بينما وقف الشرقيون إلى جانب أزاريا لأنهم اعتقدوا أن محاكمته بهذه الطريقة كانت بسبب كونه شرقيا.[١٩]

ويشير رامي كمحي إلى أن المظاهرات التي خرجت لدعم أزاريا ضد الجهاز القضائي وقيادة الجيش والتي تكونت من الشرقيين أبناء الطبقات الدنيا في مدن التطوير والمدن الفقيرة مثل الرملة،[٢٠] تكشف الصراع الطبقي الحقيقي أو المتخيل في الجيش وبينه وبين قطاعات في المجتمع تنأى عن البعد الميليشيوي فيه. فقد كشفت القضية أن اليهود الأشكنازيين العلمانيين اليساريين قد تخلوا عن الخدمة في الجيش في الوحدات التي فيها احتكاك مع السكان الفلسطينيين أو فيها أعمال شاقة مثل الحراسة، وإنما يفضلون الخدمة في الوحدات الاعتبارية مثل السابير، والوحدات الاستخباراتية النخبوية وغيرها، وتبقى العمليات الشرطية والحدودية على أرض الواقع من نصيب الشرقيين وأبناء الطبقات الضعيفة. وقد أشار الخبير الإسرائيلي في علاقة الجيش بالمجتمع، يغيل ليفي، إلى أن الجيش تحول إلى جيش طبقي–طائفي.[٢١] وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذه الادعاءات إحصائيا وواقعيا، فإن الصورة التي رُسمت أو تم رسمها هي هذه الصورة التي تساهم في تجنيد الداعمين للجندي أزاريا على أساس طائفي والتي صبت غضبها على النخبة القيادية العسكرية، لدرجة أن العامة التي دعمت أزاريا رفعت شعار رفض التجنيد للجيش بعد إدانة أزاريا في المحكمة العسكرية في تل أبيب.

علاوة على ذلك، كشـفت قضية أزاريا هيمنة قطاعات جديدة على الجيش الإسـرائيلي أحدثت قطيعة مع النخب القديمة والتقليدية التي قادت المؤسسة العسكرية في إسرائيل، حيث أن قضية أزاريا كشـفت عن رغبة اليمين الجديد في إسـرائيل في إحكام السـيطرة علـى الجيـش، وبالـذات على قيمه، وإدخال مصادر شـرعية وإلهام جديـدة له مثل الدين والأيديولوجيـا الشـعبوية. وقد كان وقـوف غالبية أعضاء الائتـلاف الحكومي إلى جانب الجنـدي والمطالبـة بإعطائه عفـوا بعد ادانته بعـام ونصف، وإظهار الجيـش أو تحديدا نخبه بأنها تنكل بالعائلة "المسـكينة" دليلا على الرغبة في جعل الجيش يتصرف كما يريد العامـة، وكمـا يرغب اليمين الجديد منه ذلك. وقد جاء تهديد البعض بعدم التجنيد للجيش إذا لم يحدث الأخير تغيرا في توجهاته دليلا على النظرة التي يريدها العامة من الجيش، ميليشيا عسكرية تفعل ما تشاء. وقد كشفت تقارير صحافية إحدى أوجه الميليشيوية في قضية أزاريا، فخلال الأحداث في الخليل ظهر التأثير الذي يلعبه المستوطنون على الجنود وضبـاط الجيش، حيـث يخضع الجنود في بعض الأحيان لأوامر المسـتوطنين، ورغم أن هـذه الحقيقة ليسـت جديدة إلا إن قضية أزاريا بينت بشـكل واضـح هذا الواقع، والذي يكشـف عن البعد الميليشـيوي في الجيش الإسـرائيلي المتمثل في الخضـوع لأوامر من قيادات أيديولوجية مثل المستوطنين ومساعدتهم على التنكيل بالفلسطينيين.[٢٢]

شـارك الكثيـر مـن الضباط والجنـرالات في الاحتياط بنقد سـلوك الجيـش خلال قضية أزاريـا، وتجند قسـم منه للشـهادة لصالح أزاريا فـي المحكمة، مثل الجنـرال عوزي دايان، والذيـن ركـزوا نقدهم للجيش بادعاء أن الأخير لا يقدم الحماية للجنود إذا ارتكبوا مخالفات سـموها مخالفات تنفيذية لا قيمية، أو أخلاقية، وثانيا ادعوا أن محاكمة أزاريا سـوف تمنع الجنـود مـن القيـام بإطلاق النار وقت الخطـر خوفا من محاكمتهم من جهـة وتخلي الجيش عنهم من جهة أخرى، وقد فنّد الجيش ذلك بأسلوب ميليشيوي عبر نشر إحصائيات عن عدد الفلسـطينيين الذين قتلهم الجيش بعد محاكمة أزاريا، ليثبت أن القضية لم تؤثر على دافعية الجنود في اسـتعمال السـلاح ضد فلسـطينيين. ولا شـك في أن إحصاء الجثث الفلسطينية لاثبات غياب تأثير محكمة أزاريا على الجيش هو تفكير وسلوك ميليشيويان واضحان.[٢٣]

وسـاهمت قضية ومحاكمة أزاريا في إحداث تصدعات في قدسية الجيش الإسرائيلي أكثـر مـن أي حدث آخر. وتنضم قضية أزاريا لقضايا أخرى تواجه الجيش الإسـرائيلي تدفع به أكثر وأكثر نحو الإطار الميليشيوي، فإلى جانب قضية أزاريا نفسها فهي أخرجت الناس للتظاهر ضد الجيش ومصادر شـرعيته والعقيدة العسـكرية التي يحملها والكود الأخلاقي الذي يرفعه، وخلال المظاهرات التي كانت خارج المحكمة العسكرية في تل أبيب هتف المتظاهرون عبارات تحريضية ضد رئيس هيئة الأركان، وهي المرة الأولى في تاريخ

الجيـش التـي يتـم التحريض الدموي على رئيـس هيئة أخلال إشـغاله المنصب، في تلك المظاهرة هتف المشـاركون "غادي احذر رابين يبحث عن صديق"، واعتبرت تقارير أن ما حدث في محاكمة أزاريا شرخ في المجتمع حول مكانة الجيش ودوره.

سبق أن قلنا إنه إلى جانب قضية أزاريا، ظهرت قضايا أخرى عبرت عن التوجه الميليشيوي الذي يتجه نحوه الجيش الإسـرائيلي، ويحاول الأخير مقاومتها، ليس دائما بنجاح كبير كما حدث مع قضية أزاريا. فمثلا يحاول حاخامو الصهيونية الدينية منع دمج النساء في الوحدات القتاليـة، ومنـع التجربـة الأولى لدمجهن في سـلاح الدبابـات، ونزع الشـرعية عن منظمات حقوقية إسرائيلية تنتقد الجيش وممارسته في الضفة الغربية وقطا ع غزة مثل منظمة "لنكسر الصمت". هذه الأمور كلها تدل على تعزيز الأبعاد الميليشـيوية في الجيش الإسـرائيلي والتي تنمو على أرضية أن الجيش هو "جيش الشعب"، اذن فليكن كما تطالب به العامة.

إجمـال

عالـج المشـهد العسـكري والأمني الإسـرائيلي جوانب عديدة من خـلال التركيز على جانبين مهمين سـوف يسـاهمان في تشكيل هذا المشهد في السنوات المقبلة: الأول يتعلق بالتحولات الداخلية في الجيش الإسرائيلي والتي تعمل على تكريس ما أطلق عليه الفصل البعد الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي، والثاني بتغير التحديات العسكرية والأمنية في البيئة الإقليمية لإسرائيل علاوة على تحولات في التقديرات الإسرائيلية لجوهر التهديدات التي ستواجه إسرائيل في السنوات المقبلة.

بالنسـبة للجانب الأول تم الكشـف عن تحولات تتعلق بعلاقة الجيش الإسـرائيلي مع المجتمع اليهودي الإسـرائيلي ومركباته المختلفة والتي تفجر الجوهر المكبوت في الجيش الإسـرائيلي المتعلق بالمركب الميليشـيوي له والذي كُبت عام ١٩٤٨، نحو تأسـيس جيش عصـري يحـدث قطيعة مع الميليشـيات العسـكرية اليهوديـة في فترة الييشـوف، الا إن هـذا المكبـوت ظل ينتظر لحظة تفجره. وقد شـكل العام الماضي عاما مهما في سـيرورة تعزيز الجوهر الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي. وقد ظهر البعد الميليشيوي في أحداث عـدة أبرزهـا محاكمة الجنـدي إليئور أزاريا الذي قتل الفلسـطيني الجريـح عبد الفتاح الشريف، وتأثير حاخامي الصهيونية الدينية على الجيش ومطالبتهم الجيش بأن ينسجم مـع التوجهات والتشـريعات الدينية، خاصة وأن أبنـاء الصهيونية الدينية بات لهم وجود كبير ومؤثر في مفاصل المؤسسـة العسكرية الإسرائيلية، وظهر ذلك مؤخرا في معارضة حاخامي الصهيونية الدينية المؤثرين مشروع الجيش دمج النساء بشكل أكبر في الوحدات القتالية، ومطالبتهم الجنود عبر فتوى دينية برفض الخدمة العسكرية في هذه الوحدات.

أما الجانب الثاني الذي بات يؤثر على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فهو العامل الخارجي والذي يتحدد بتغير خارطة التهديدات الأمنية والعسكرية لإسرائيل، وتصور إسرائيل المختلف لهذه التهديدات. ويمكن إجماله في النقاط التالية:

- **أولا:** لا تزال المؤسسة العسكرية تعتبر الخطر على الجبهة الشماليةالمتمثل في حزب الله الخطر الأكبر والأهم على الأمن القومي الإسرائيلي. وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن حزب الله طور في السنوات الأخيرة من منظومته الصاروخية التي تقدر بعشرات الآلاف من الصواريخ، علاوة على تحسين منظومته القتالية التي اكتسبها في الحرب الاهلية في سورية، ورغم التصورات الإسرائيلية لهذا التهديد في معادلة الحروب غير المتساوية (جيش منظم مقابل ميليشيا عسكرية متطورة) فإن التصورات الإسرائيلية تجمع على أن انشغال حزب الله في الحرب الدائرة في سورية يؤجل أي صراع بين الطرفين، لكن في الوقت ذاته تشير التقديرات إلى أنه في أي حرب مقبلة بين إسرائيل وحزب الله سوف يكون الجيش اللبناني طرفا فيها، وستكون حربا مدمرة للبنان على صعيد البنية التحتية.
- **ثانيا:** على الجبهة الجنوبية تواجه المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية تحديين: الأول يتمثل بحركة حماس، والثاني يتمثل في "ولاية سيناء" في سيناء، وهو تنظيم تابع لداعش. وتواجه إسرائيل الخطر الثاني ضمن تنسيق مع مصر. أما بالنسبة لحماس فهنالك اجماع تقريبا بين الخبراء الإسرائيليين وحتى السياسيين الإسرائيليين على أن الحرب المقبلة مع حماس يجب أن تكون الأخيرة، حيث أن على إسرائيل أن تحسم هذه المعركة حتى لو اضطرت إلى احتلال قطاع غزة، غير أن هذه المسألة تبقى محل تقديرات سياسية أيضا، فإسرائيل ترى في الوضع الحالي على المستوى السياسي مريحا لها تستطيع من خلاله إدارة سياستها تجاه الفلسطينيين في حالة الانقسام.
- **ثالثا:** التحدي على مستوى اقتراب الحرب السورية من الحدود، فإسرائيل باتت أكثر قلقا من اقتراب الحرب إلى حدودها، ومن بناء مواقع متقدمة لإيران وحزب الله على الحدود في هضبة الجولان، وجاءت زيارة نتنياهو لروسيا في شهر آذار ٢٠١٧، تأكيدا على هذه المخاوف.
- **رابعا:** تحاول إسرائيل تطوير منظومة الردع تجاه البيئة الإقليمية عموما وتجاه ايران خصوصا، وعلى الرغم من أن التهديد العسكري التقليدي لإسرائيل قد تراجع في السنوات الأخيرة بعد اندلاع الثورات العربية، إلا إن إسرائيل لا تزال تعزز من قدراتها التقليدية ذات الطابع الردعي.

الهوامش

١ معاريف، ٢٠١٧/٣/٢.

٢ معاريف، ٢٠١٧/٣/٣.

٣ نداف شرغاي، هل حفر حزب الله أنفاقا تحت الحدود في الشمال، يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/٣/٢ .

٤ مئير إلران، تهديد الأنفاق ليس استراتيجيا، موقع YNET، ٢٠١٧/٣/٢.

٥ عاموس هرئيل، بينيت: ينبغي عدم التفريق بعد اليوم بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، هآرتس، ٢٠١٧/٣/١٠.

٦ عاموس يادلين، "تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، صورة الوضع ومواجهة التحديات" في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي ٢٠١٦–٢٠١٧، تحرير: عنات كورتس وشلومو بروم (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، كانون الأول ٢٠١٦)، ص ٢١٥–٢٣١

٧ المصدر السابق.

٨ دان شيفطان، الميزان الاستراتيجي العام لأمن إسرائيل القومي الحلبتين الإقليمية والدولية مشجع جداً، موقع YNET، ٢٠١٧/١/١٧ على الرابط www.ynet.il.articles/0,307,l-4003685,00html

٩ يوآف ليمور، قادة الجبهات الإسرائيلية يرسمون خارطة التهديدات والفرص، يسرائيل هيوم، ٢٠١٦/٤/٢٢ (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).

١٠ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٦/٩/١٨.

١١ عاموس هرئيل، محاكمو أزاريا: جيش الشعب مقابل ممثلي الشعب، هآرتس، ٢٠١٧/١/٦، أنظر الرابط: Haaretz.co.il\news\politics\.premium-1.3220799 (آخر مشاهدة ٢٠١٧\٣\١٥).

١٢ أقوال ليفني مقتبسة من مقال: نوعا بورشطاين، قضية أزاريا– السردية الشرقية، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥، أنظر الرابط: Haaretz.co.il\news\opinions\.premium-1 , 3220131 (آخر مشاهدة ٢٠١٧\٣\١٥).

١٣ عاموس هرئيل، لم تكن هنالك حاجة لخبير متفجرات لفحص المخرب، هآرتس، ٢٠١٦/٣/٣١، ص:١.

١٤ رعنان بن تسور، نائب رئيس هيئة الأركان: مخيف أن تكون بيننا سيرورات حدثت في ألمانيا قبل ٧٠–٨٠ عاما، موقع Ynet، ٢٠١٦/٥/٥ أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4799480,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٧\٣\١٥).

١٥ شلومو تسيزانا، نتنياهو: أقوال غولان تسفيه للكارثة، صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٦/٥/٨، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/article/379607 (آخر مشاهدة ٢٠١٧\٣\١٥).

١٦ يوآف زيتون، أيزنكوت لطلاب ثانويين، لا أريد جنديا يفرغ خزان رصاصه على صبية مع مقص، موقع ynet، ٢٠١٦/٢/١٧، أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4767370,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).

١٧ ليلخ شوفال وآخرون، عاصفة رئيس هيئة الأركان: الدعم والتنديد، يسرائيل هيوم، ٢٠١٦/٢/١٩، أنظر الرابط، http://www.israelhayom.co.il/article/358083 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).

١٨ أنظر تقريرا حول النقاش الطائفي– الإثني وراء محاكمة أزاريا عند: أينس الياس، ملعوننا، ملحق غليريا–هآرتس، ٢٠١٦/٧/٢٢، ص: ٩.

١٩ نوعا بورشطاين، قضية أزاريا– السردية الشرقية، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥، أنظر الرابط: Haaretz.co.il\news\opinions\.premium-1.3220131 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥.

٢٠ رامي كمحي، الفيل الشرقي لمحكمة أزاريا، هآرتس، ٢٠١٧/١/١٧؛ نوعا بورشطاين، قضية أزاريا– السردية الشرقية، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥، أنظر الرابط: Haaretz.co.il\news\opinions\.premium-1.3258866 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).

٢١ يغيل ليفي، الجيش الإسرائيلي تحول إلى جيش طبقي طائفي، هآرتس، ٢٠١٧/١/١٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3239407

٢٢ روغل الفر، تقرير برنامج "عوفدا" حول إليئور أزاريا يكشف عورة ايزنكوت، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/١، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/gallery/television/tv-review/.premium-1.3139136 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).

٢٣ يغيل ليفي، خطورة إحصاء الجثث، هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3885276 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).